تقرير دولة العراق: دراسة شفافية البيانات الإنسانية في أربيل، شمال العراق

أغسطس 2020

بلبش وات يو فند (انشر ما تمول) هي حملة عالمية للمعونة و لتنمية الشفافية. أطلقت في عام 2008، تعتزم عالما تكون فيه معلومات المعونة و التنمية شفافة و متاحة و مستخدمة في اتخاذ القرار الفعال و المساءلة العامة و التغيير الدائم لجميع المواطنين.

بلبش وات يو فند (انشر ما تمول) ممتنة للأشخاص الذين شاركوا في إنتاج هذا التقرير. نود أن نشكر المسؤولين الإنسانيين في العراق الذين أعطوا وقتهم للمشاركة في الاستبيانات و المقابلات الخاصة بهذا المشروع. نتوجه بشكر خاص إلى شركائنا في البحث، كراوند تروث سولوشنز.

المؤلفون:

هنري لويس، مدير المشروع الإنساني، بلبش وات يو فند (انشر ما تمول)

غاري فورستر، الرئيس التنفيذي، بلبش وات يو فند (انشر ما تمول)

مع بحث إضافي بواسطة:

ربى اسحاق، كراوند تروث سولوشنز

ماكس سيليرن، كراوند تروث سولوشنز

المراجع:

د. طارق الجراح، معونة الاطباء للانشطة الطبية (AMAD)، العراق

شركاء المشروع:

كراوند تروث سولوشنز (STG) هي منظمة دولية غير حكومية تساعد الأشخاص المتضررين من الأزمات بالتأثير على تصميم و تنفيذ المساعدات الإنسانية. كما تسجل المنظمة منظور الموظفين الميدانيين و المنظمات المحلية الشريكة كنقيض لوجهات نظر أولئك الذين وقعوا في أزمات إنسانية. اكتشف المزيد على https://groundtruthsolutions.org/

ديفيلوبمنت انيشياتفز (ID) هي منظمة تنموية دولية مستقلة تركز على دور البيانات في الحد من الفقر و تحقيق التنمية المستدامة. اكتشف المزيد على https://devinit.org/

الممول:

تم تمويل هذا البحث من قبل **وزارة الشؤون الخارجية الهولندية**.

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

المحتويات

القسم الأول: نظرة عامة على البحث و النهج.....4

نظرة عامة على المشروع.....5

منهجية البحث.....6

القسم الثاني: النتائج و الاستنتاجات.....7

الغرض من التقرير.....8

لماذا العراق؟.....8

الاستنتاجات.....٩

الخاتمة.....20

الصناديق والصور والرسوم البيانية والجداول

صندوق 1: ما هي المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI)؟.....5

صندوق 2: التزامات مسار عمل شفافية الصفقة الكبرى.....6

شكل 1: "المنسقون" مقابل "المنفذون".....10

شكل 2: أنواع البيانات المستخدمة و المطلوبة بين المستجيبين على الاستبيان.....11

شكل 3: دراية و استخدام و تحميل البيانات الى ITAI و STF بين المستجيبين على الاستبيان.....12

الممارسة العملية للبيانات.....13

شكل 4: ما نوع البيانات التي لا تشعر بالراحة عند مشاركتها علنًا في العراق؟.....15

الممارسة العملية للبيانات.....15

شكل 5: ما مدى رضاك عن جودة البيانات المتاحة للجمهور لاستجابة العراق؟.....16

جدول 1: دراية و استخدام المنصات الرئيسية بين المستجيبين على الاستبيان.....17

القسم الاول

نظرة عامة على البحث و النهج

نظرة عامة على المشروع

تم إطلاق الصفقة الكبرى[1] في القمة العالمية للعمل الإنساني في مايو 2016. وكان هدفها المتمثل في معالجة الفجوة في التمويل الإنساني أن يتحقق من خلال سلسلة من الالتزامات في تسعة مجالات رئيسية[2]. في مجال الشفافية، اشتركت الحكومة الهولندية و البنك الدولي في تنظيم "مسار عمل الشفافية" لدعم الموقعين في تنفيذ التزامهم بنشر بيانات عالية الجودة و في الوقت المناسب حول التمويل الإنساني وكيفية تخصيصه و استخدامه، حسب معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI) (تعهد 1.1؛ الموعد النهائي في مايو 2018).[3] يجب ان تكون هذه البيانات ذات جودة مناسبة لدعم تحليل البيانات، بما في ذلك القدرة على تحديد تميز الأنشطة و المنظمات و البيئات و الظروف. التزم الموقعون أيضًا بالاستفادة من البيانات المتاحة في البرمجة و اتخاذ القرار، لتحسين المنصة الرقمية، و لدعم الشركاء لنشر البيانات و الوصول إليها.

صندوق 1: ما هي المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI)؟
المعيار هو عبارة عن مجموعة من القواعد والإرشادات لنشر بيانات تنموية وانسانية موحدة. يمكن للمنظمات نشر معلومات عن الشؤون المالية (مثل ميزانيات المشاريع، و مخصصات التمويل) و الأنشطة (مثل مواقع المشروع، و نتائج المشروع، و التقييمات). يتعين توفير البيانات بتنسيق LMX. تنشر مجموعة من المنظمات وفقا لمعيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI) بما في ذلك الحكومات المانحة و بعض وكالات الامم المتحدة و المنظمات الغير حكومية.

في المرحلة الأولى من أنشطته (2017-2018)، ركز مسار عمل الشفافية على الالتزام بنشر البيانات (تعهد 1.1) من أجل تحفيز توفير البيانات، من خلال تعزيز معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI) لدعم نشر البيانات الإنسانية و تقديم الدعم إلى الموقعين في نشر بياناتهم الإنسانية. لإطلاق العنان للإمكانيات الكاملة للبيانات الإنسانية الشفافة، يجب ألا يتم نشرها فحسب، بل يجب استخدامها بشكل نشط للإبلاغ عن التدخلات القائمة على الأدلة و تخصيص المصادر المحدودة بكفاءة لحالات الأزمات. لذلك، كان لا بد من توسيع نطاق الجهات المعنية ليشمل الجهات الانسانية العاملة في الميدان، لتتبع التدفقات المالية و غيرها من المعلومات بشكل كامل.

لهذا السبب، قام مسار عمل شفافية الصفقة الكبرى، بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، بتكليف ببلش وات يو فند (انشر ما تمول) و كراوند تروث سولوشنز لإجراء بحث في احتياجات المعلومات و التحديات التي يواجهها مستخدمو البيانات في الميدان في ظل الاوضاع المطولة للاستجابة الانسانية.

[1] للمزيد من المعلومات حول الصفقة الكبرى، بما في ذلك اسم جميع الموقعين، يرجى الاطلاع على https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain

[2] تم التوقيع على الصفقة الكبرى من قبل 61 موقع (24 عضو دولة، و 21 منظمة غير حكومية، و 12 وكالة تابعة للأمم المتحدة، و حركتان للصليب الأحمر، و منظمتان حكوميتان دوليتان). تتألف الصفقة الكبرى في الأصل من عشرة مجالات موضوعية رئيسية، و لكن منذ إنشائها تم تقليصها إلى تسعة مجالات رئيسية و التزام واحد شامل.

[3] عندما يتحدث فريق البحث عن المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI)، فإن هذا يشمل معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI)، و البيانات الفعلية التي تأتي من المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI)، و المنصة/ات التي تستخدم بيانات المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI) (مثل d-portal). للمزيد من المعلونات حول معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI)، يرجى الاطلاع على https://iatistandard.org/en/

صندوق 2: التزامات مسار عمل شفافية الصفقة الكبرى:

1. نشر بيانات عالية الجودة و شفافة و منسقة و مفتوحة في الوقت المناسب حول التمويل الإنساني في غضون عامين من انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول. نحن نأخذ بعين الاعتبار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (ITAI) لتوفير أساس لغرض وضع معيار مشترك.
2. الاستفادة من تحليل البيانات المناسبة، و شرح الخصائص المميزة للأنشطة و المنظمات و البيئات و الظروف (على سبيل المثال: الحماية، مناطق الصراع).
3. تحسين النظام الرقمي و المشاركة مع مجتمع معايير البيانات المفتوحة القياسي للمساعدة في ضمان:
   أ. مساءلة الجهات المانحة و المشاركين الذين لديهم بيانات مفتوحة للاسترجاع و التحليل؛
   ب. التحسينات في اتخاذ القرار، بناءً على أفضل المعلومات الممكنة؛
   ت. تخفيف عبء العمل بمرور الوقت نتيجة قبول المانحين لبيانات مشتركة موحدة لبعض أغراض الإبلاغ؛ و
   ث. إمكانية تتبع تمويل الجهات المانحة في جميع مراحل سلسلة المعاملات وصولا الى المستجيبين النهائيين، و حيثما أمكن، الى الأشخاص المتضررين.
4. دعم كفاءة جميع الشركاء على الوصول إلى البيانات ونشرها.

منهجية البحث

أجرى الفريق مجموعة من الأبحاث المكتبية، و استبيان عبر الإنترنت، و مقابلة مع المخبرين الرئيسيين (KII) للبحث في بلدين. تم اختيار العراق كواحد من الدول النهائية باستخدام عدد من المعايير (اطلع على المنهجية[4]). طيلة الوقت، سعى الفريق إلى استكشاف البحث، و من ثم تقديم نتائجه، بطريقة تتفق مع ما سمعه من أفواه الموجودين في الميدان في العراق. و لذلك، ينبغي تفسير أي إغفالات، على سبيل المثال فيما يتعلق بمبادرات محددة، بأخذ هذا الفهم في الاعتبار.

قدم الاستبيان (109 ردودًا) و المقابلات مع المخبرين الرئيسيين (32 مشاركًا) معلومات حول التحديات التي يواجهها المستجيبون الإنسانيون عبر مجموعة من أدوار و أنواع المنظمات في الوصول إلى البيانات و تقديمها و مشاركتها و استخدامها من أكثر من 63 منظمة في العراق[5]. يتم تقسيم عدد المستجيبين في الاستبيان و في المقابلة مع المخبرين الرئيسيين حسب نوع المنظمة في مستند المنهجية. تم ترجيح الدراسة لصالح الجهات العاملة الوطنية و المحلية[6]، و لكنها تضمنت مقابلات مع الوزارات الحكومية و وكالات الأمم المتحدة و منسقي الكتل و المنظمات الغير حكومية الدولية[7] و مكاتب البعثات المانحة.

[4] منهجية بحث شفافية البيانات الانسانية لببلش وات يو فند (انشر ما تمول):
https://www.publishwhatyoufund.org/projects/humanitarian-transparency/

[5] الاقرار بأن حجم العينة المحدود ينتج عنه بعض التحديات المتعلقة بالأهمية الإحصائية للنتائج الفردية.

[6] يعرف فريق البحث المنظمات الغير حكومية الوطنية على أنها تعمل في بلد واحد، و لكن في عدة مناطق من ذلك البلد و المنظمات الغير حكومية المحلية على أنها تعمل في منطقة واحدة داخل البلد.

[7] يعرف فريق البحث المنظمات الغير حكومية الدولية (INGOs) على أنها منظمات تعمل في بلدان متعددة.

القسم الثاني

النتائج و الاستنتاجات

الغرض من التقرير

يستكشف موجز البحث هذا الاحتياجات المعلوماتية للجهات الإنسانية العاملة في الميدان في شمال العراق و التحديات التي يواجهونها في الوصول إلى هذه المعلومات و استخدامها لهدف اتخاذ القرار. و هو يستند على اساس البيانات التي تم تجميعها من خلال استبيان تم عبر الإنترنت و مقابلات مع المخبرين الرئيسيين التي تم إجراؤها خلال رحلة ميدانية إلى محافظة أربيل في أغسطس 2019.

سيغطي هذا الموجز البحثي عددًا من المجالات المختلفة، بما في ذلك نشر البيانات المالية حسب معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) و نظام التتبع المالي التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (FTS)، و كيف يمكن للمنظمات في هذا المجال أن تجمع البيانات و تحللها و تستخدمها للإبلاغ عن القرارات العملية و البرنامجية، و ما هي المنصات الرقمية التي يستخدمها المستجيبون و التحديات و الفرص التي يواجهونها، و كيف تؤثر قدرة استخدام البيانات على مقدرة المنظمات المختلفة على إدارة البيانات بفعالية. للتصدي لهذه المجالات، يحتاج فريق البحث أولاً إلى فهم أدوار و مسؤوليات المنظمات المختلفة في الاستجابة في العراق، و ما هي القرارات التي يتعين عليهم اتخاذها على أساس يومي، و كيف يتخذون هذه القرارات، و بالتالي أنواع البيانات التي يقومون باستخدامها حاليا و بحاجة الى المزيد منها لاتخاذ القرارات. نتيجة لذلك، يحدد هذا الموجز ما أكد أصحاب الجهات المعنية في الميدان على أنهم بحاجة إلى التغيير للمساعدة في تحسين تبادل المعلومات في الاستجابة. و هو تحديدا يتناول قضايا جودة البيانات، و القدرة على استخدام البيانات، و الأدوار و المسؤوليات فيما يتعلق بإدارة البيانات، و التنسيق، و حوكمة البيانات، و الاقلمة/ المشاركة المحلية.

يشكل موجز البحث هذا واحداً من تقريرين لدراسات الحالة القطرية، بينما يركز الموجز الآخر على بنغلاديش. كجزء من البحث الأوسع لهذا المشروع، تم دمج النتائج من العراق مع تلك الواردة من بنغلاديش و المقابلات مع اصحاب الجهات المعنية العالميين لإنتاج سلسلة من أربعة تقارير تستكشف شفافية البيانات الإنسانية في الأزمات المديدة. استهدفت التقارير الأربعة جمهورًا على المستوى العالمي و يتماشى كل منها مع التزام مسار عمل شفافية الصفقة الكبرى:

1. موجز البحث 1: نشر بيانات التمويل الإنساني
2. موجز البحث 2: جمع البيانات و تحليلها و استخدامها في الأزمات الإنسانية المديدة
3. موجز البحث 3: الاستخدام و التحديات و الفرص المرتبطة بالمنصات الرقمية
4. موجز البحث 4: القدرة على استخدام البيانات في الأزمات الإنسانية المديدة

لماذا العراق؟

كان العراق في قلب الصراع و النزوح منذ عقود. أدت الحرب مع إيران في الثمانينيات، و حرب الخليج الأولى، و الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، و سنوات من الحرب الأهلية و التمرد، إلى نزوح ملايين المدنيين العراقيين و أثرت بشدة على حياتهم و سبل معيشهم. في حين أن منطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق أصبحت الآن أكثر أمانًا من بقية البلاد، إلا أنها لا تزال متأثرة بآثار هذه النزاعات و ما أعقبتها من نزوح المجتمعات. تواجه المنطقة صعوباتها الخاصة خارجيا، بينما تواجه أيضًا توترات بين حكومة إقليم كردستان و الحكومة المركزية العراقية في بغداد.

الاستجابة الإنسانية الان في العراق نشطة منذ ما يقارب 17 عامًا. تأسست بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) رسميًا في عام 2003. و شمل ذلك منسقًا مقيمًا و منسقًا إنسانيًا لمساعدة الحكومة العراقية على التعامل مع الاحتياجات الإنسانية الكبيرة الناشئة عن سنوات الصراع و النزوح. اليوم، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مسؤول عن قيادة الاستجابة الإنسانية. في حين أن الاستجابة تمكنت من تلبية العديد من الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين حتى الآن، فقد عانت من عدد من التحديات. بعض التحديات الرئيسية تشمل التمويل المحدود نتيجة كل المانحين و تقييد الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلاد نتيجة المخاوف الأمنية و القيود الحكومية. تفاقمت هذه التحديات، إلى حد ما، بسبب محدودية المجتمع المدني العراقي، و القدرة المؤسسية و الحكومية (نتيجة عقود من الصراع)، و المشهد السياسي المعقد، و الانقسامات الطائفية، و الصراع في البلدان المجاورة، بما في ذلك سوريا، مما أدى إلى إبعاد تركيز المجتمع الإنساني.

يوجد في البلاد حاليًا 1.4 مليون نازح داخليًا[8]، مع 236.496 نازحًا في محافظة أربيل[9]. تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية في العراق لعام 2020 (HRP)520 مليون دولار أمريكي[10] للمساعدة في استهداف 1.7 مليون شخص[11] في جميع أنحاء البلاد. في حين أن هذا يمثل انخفاضًا طفيفًا عن عام 2019[12]، سواء من حيث الأموال المطلوبة أو الأشخاص المستهدفين، إلا أن الاحتياجات لا تزال مرتفعة، لا سيما في مجالات الحماية و الأمن الغذائي و الصحة.

على هذا النحو، قدم العراق، و تحديداً كردستان العراق، الفرصة لفريق البحث لاستكشاف أزمة تتميز بالصراع المستمر و النزوح المديد. أتاح لذلك للفريق فرصة استكشاف احتياجات متعددة من حيث المعلومات، مع الوصول الآمن إلى مجموعة واسعة من المنظمات الإنسانية في الميدان لفهم التحديات التي تواجههم في الوصول إلى هذه المعلومات و استخدامها.

الاستنتاجات

الاستنتاج 1 - يعتمد استخدام المعلومات و الحاجة إليها على الدور و المسؤوليات التي تلعبها المنظمة في الاستجابة.

لغرض هذا الموجز البحثي، تم تقسيم الجهات العاملة في الميدان إلى فئتين مختلفتين- "المنسقون" و "المنفذون". رأى الفريق "المنسقين" على أنهم حكومات دول متلقية و مجموعات تنسيق تعمل على مستوى الاستجابة (مثل وكالات الأمم المتحدة و منسقي الكتل و الجهات المانحة)، الذين يحتاجون إلى معلومات لفهم حجم الاستجابة و تصنيف المنظمات المشاركة بشكل أفضل. إنهم بحاجة إلى دمج هذه المعلومات في تقارير تحليل المشروع و الوضع، و التصورات مثل لوحات متابعة معلومات المشروع و العمل، و لمحات عامة متعددة القطاعات (مثل خطة الاستجابة الإنسانية للعراق). أوضح المنسقون العاملون في الاستجابة على أنهم بحاجة إلى مثل هذه المعلومات لمنع تكرار البرامج، و تحديد فجوات المعلومات، و ضمان الاستهداف المناسب للمصادر، و الاستجابة في الوقت المناسب لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين و المتضررين من النزاع.

[8] مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح. تم الوصول إليها عبر الإنترنت في 2020/07/29: http://iraqdtm.iom.int/
[9] المرجع نفسه
[10] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية للعراق 2020. تم الوصول إليها عبر الإنترنت: https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/iraq_hrp_2020.pdf
[11] المرجع نفسه
[12] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، خطة الاستجابة الإنسانية للعراق 2019. تم الوصول إليها عبر الإنترنت: https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/iraq_2019_hrp_26_02_2019final_english.pdf

"المنسقون"
من: حكومات الدول و مجموعات التنسيق (مثل الكتل و الجهات المانحة و وكالات الأمم المتحدة و مجموعات العمل/ الكتل الفرعية) **الأدوار:** مسؤولو الشؤون الإنسانية، و منسقو الكتل، و مسؤولو البرامج/ السياسات/ الدعم، و ممثلو الوزارات، و مدير المكتب، و موظفو إدارة المعلومات (IMO) **التركيز:** الرقابة، و السياسة، و التقييم، و الاشراف، و التكليف، و تمويل المنفذين **المعلومات المطلوبة:** حجم الاستجابة، تنوع الجهات العاملة، و التمويل
"المنفذون"
من: المنظمات الغير حكومية المحلية و الوطنية (NNGOs)، و المنظمات الدولية الغير حكومية، و غالبًا وكالات الأمم المتحدة (تعمل كمنسق استجابة بينما تقدم أيضًا الخدمات مباشرة إلى الفئات المستضعفة من السكان) **الأدوار:** المسؤول الميداني، مدير المخيم، مدير مشروع، مسؤول إدارة المعلومات (IMO) **التركيز:** تصميم مصادر التمويل و تنفيذ البرامج للمستفيدين **المعلومات المطلوبة:** معلومات الإدارة (معلومات الأمان و الوصول، بيانات ٤W/٣، إلخ)، و تقييم الاحتياجات و بيانات المستفيدين

شكل 1: "المنسقون" مقابل "المنفذون"

في الوقت نفسه، كان "المنفذون" هم من يصممون مصادر التمويل و ينفذون البرامج على المستوى المحلي/ الميداني أثناء تقديم المساعدة مباشرة إلى المجتمعات المتضررة (مثل المنظمات الغير حكومية المحلية و الوطنية و المنظمات الدولية الغير حكومية). فهي تتطلب معلومات إدارية أفضل (أي بيانات الأمان و الوصول، و بيانات ٤W/٣ [13]) و تقييم الاحتياجات/ بيانات المستفيدين للإبلاغ عن تصميم و تنفيذ برامجهم و توجيه خدماتهم إلى المناطق الأكثر احتياجًا. هذا مهم بشكل خاص للاستجابة في العراق، حيث نزح الناس في جميع أنحاء البلاد. نظرًا لطبيعة دورهم و خصوصية البرامج التي يقدمونها في كثير من الأحيان، فقد طلبوا أن تكون هذه المعلومات متوفرة في الوقت المناسب و دقيقة و معتمدة. قال "المنفذون" إنهم بحاجة إلى هذا النوع من المعلومات لضمان تخصيص خبراتهم حيثما تكون الحاجة أكبر، و تقليل ازدواجية الخدمات/ البرامج، و منع الفجوات العملية و التنفيذية في الاستجابة.

لفهم التحديات التي يواجهها اصحاب الجهات المعنية في الوصول إلى البيانات و استخدامها، من المهم فهم استخدامهم المحدد للبيانات و احتياجات البيانات اللاحقة بمزيد من التفاصيل. توضح شكل 2، التي تم جمعها خلال المسح الأولي، أوجه التشابه من حيث الأنواع الرئيسية من البيانات التي قال المستجيبين بانهم استخدموها على أساس شهري و ما يحتاجون إليه أكثر:

[13] بيانات W4/3 هي من يفعل ماذا وأين (who does what where) (أي البيانات التي تتعقب موقع الأنشطة، و الجهات العاملة التي تنفذ تلك الأنشطة داخل كل قطاع/ قطاع فرعي، و مستويات التمويل). يتم استخدام البيانات الأولية المقدمة لتوفير معلومات للتنسيق و تحليل الفجوات. يجب ان تتم قيادة مجموعة W4/3 عن طريق مكتب إدارة المعلومات (IMO).

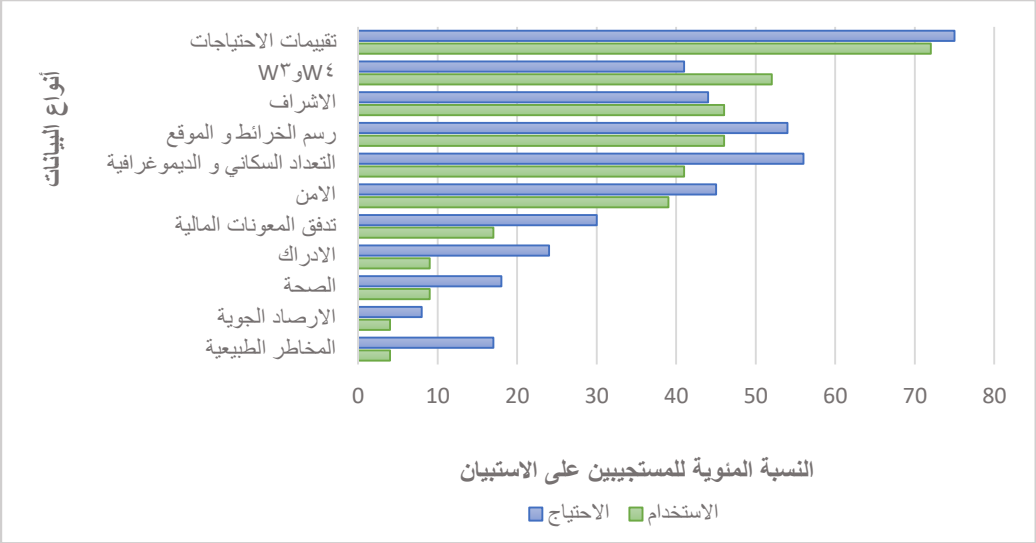

شكل 2: أنواع البيانات المستخدمة والمطلوبة بين المستجيبين على الاستيبان

فيما يتعلق باستخدام البيانات[14]، أوضح المستجيبين على الاستبيان أن البيانات التي استخدموها بشكل متكرر كانت تلك المتعلقة ببيانات تقييمات الاحتياجات (72٪ من المستجيبين)، و W3 و W4 (52٪)، و الاشراف (46٪)، و رسم الخرائط و الموقع (46٪)، و التعداد السكاني و الديموغرافية (41٪). ذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم استخدموا هذه البيانات لمساعدتهم على فهم المزيج المتنوع من الاحتياجات بين أولئك النازحين في المخيمات و غير المخيمات و من ثم تصميم مزيج من الخدمات المطلوبة. قال المستجيبين على الاستبيان إنهم يحتاجون أولاً و قبل كل شيء[15] إلى مزيد من البيانات المتعلقة بتقييمات الاحتياجات (75٪) و التعداد السكاني و الديموغرافية (56٪). تبع ذلك بيانات رسم الخرائط و الموقع (54٪)، و الأمن (45٪)، و الاشراف (44٪).

الاستنتاج 2 - البيانات المالية أكثر فائدة لتلك المنظمات التي تنسق الاستجابة، و لكن جودة البيانات تحتاج إلى معالجة عاجلة.

وجد البحث أن البيانات المالية، كما تم الإبلاغ عنها حسب معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) (التي يمكن الوصول إليها من خلال d-portal و منشئ الاستعلام) و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) و نظام التتبع المالي (FTS)، انها تستخدم على نطاق أوسع و أكثر صلة بالمنظمات "المنسقة" في الاستجابة. على المستوى العالمي، يُنظر إلى المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) و نظام التتبع المالي (FTS) على أنهما معايير الإبلاغ الرئيسية لالتقاط و تتبع البيانات المتعلقة بتدفقات المساعدات المالية في الأزمات الإنسانية. يمكن العثور على معلومات من يمول ماذا و الأموال المخصصة للكتل/ القطاعات المختلفة للعراق عن طريق استخدام منصات للوصول إلى هذه المعلومات. خلال مرحلة الاستقصاء، وجد الفريق أن 17٪ من المستجيبين أفادوا أنهم استخدموا هذا النوع من البيانات بشكل متكرر. كان هذا هو الحال في المقام الأول مع المنظمات الغير حكومية الدولية و المنظمات الغير حكومية الوطنية مع عدد قليل من وكالات الأمم المتحدة و هيئة تنسيق واحدة. علاوة على ذلك، قال 30٪ من المستجيبين أنهم بحاجة إلى مزيد من البيانات المالية (انظر الى شكل 2). مرة أخرى، شكلت المنظمات الغير حكومية الوطنية و المنظمات الغير حكومية الدولية غالبية هؤلاء المستجيبين، تليها عدد قليل من وكالات الأمم المتحدة و كيانات التنسيق.

كانت إحدى الملاحظات الجديرة بالذكر لهذا العمل هي الفرق بين الردود على استبيان الفريق عبر الإنترنت و محادثات مقابلة المخبرين الرئيسيين داخل البلد. أحد التفسيرات المحتملة لهذا الاختلاف، الذي ناقشه فريق البحث، هو أنه خلال الاستبيان أجاب المستجيبين "نيابة عن الأزمة"؛ كمحاولة لتوضيح وجهة نظر شاملة لاستخدام البيانات و الاحتياجات بدلاً من منظور دورهم و منظمتهم و أهدافهم التي كان من السهل استكشافها شخصيًا. وجد الفريق أن البيانات المالية ورد ذكرها بشكل أقل تكرارًا أثناء المقابلات نفسها. عندما نوقشت، قالت وكالات الأمم المتحدة و منسقي الكتل و الجهات المانحة و الحكومة المركزية (أي تلك المنظمات الأعلى في التسلسل

[14] سؤال الاستطلاع: ما نوع البيانات التي تستخدمها على الأقل مرة في الشهر؟ (حدد كل ما ينطبق من القائمة).
[15] سؤال الاستطلاع: ما نوع البيانات التي تحتاج المزيد منها؟ (حدد كل ما ينطبق من القائمة).

الهرمي للاستجابة)، إنها تتطلب معلومات مالية لفهم حجم الاستجابة. سعوا تحديدا للحصول على بيانات مالية دقيقة تشير إلى قطاعات معينة و جهات عاملة و برامج محددة، و لكن أيضًا الى معلومات على المستوى الكلي، مثل الأموال المخصصة مقابل تغطية الإنفاق أو التمويل لكل قطاع. طلبت الحكومة هذه المعلومات لفهم مستوى التمويل الوارد إلى البلاد لتحديد ميزانياتها وفقًا لذلك. حاليًا، يمكن بالفعل، إلى حد ما، الحصول على هذا النوع من المعلومات و العثور عليه باستخدام المبادرة العالمية لشفافية المعونة (IATI) و نظام التتبع المالي (FTS).

"نحن نستخدم هذه المنصة [FTS] لأنها أداة مهمة بالنسبة لنا لتوثيق المساهمات المالية. نحن لا نستخدمها كأداة لاتخاذ القرار، و لكن كوسيلة للنظر إلى ما تفعله المنظمات الأخرى في العراق" - **المانح**

من ناحية أخرى، صرحت المنظمات الغير حكومية الدولية و المنظمات الغير حكومية الوطنية (أي "المنفذون") أنه بينما يمكن استخدام البيانات المالية الخاصة بمعيار المبادرة العالمية لشفافية المعونة (IATI) و نظام التتبع المالي (FTS) للتحقق من امكانية جمع الأموال المحتملة، إلا أنها في الواقع تتطلب المزيد من البيانات الدقيقة على مستوى السوق و المشتريات، مثل تكلفة مواد البناء و التشييد لإصلاح المنازل المتضررة أو تكلفة نقل المواد الغير غذائية (مثل مواقد الغاز و أدوات المأوى) إلى مخيمات النازحين و اللاجئين في جميع أنحاء البلاد. هذا هو بالاساس نتيجة الأدوار و المسؤوليات التي تقع على عاتق هذه المنظمات في الاستجابة، و بالتالي فهي بحاجة إلى هذه البيانات للتنبؤ بأنشطة البرامج المستقبلية و تعيين الميزانيات على مستوى المشروع. كانت هناك حاجة خاصة إلى البيانات المالية المتعلقة بالمشتريات من قبل المنظمات الغير حكومية المحلية التي تقدم الخدمات و تنفذ المشاريع نيابة عن وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الغير حكومية الدولية. لا يمكن حاليًا الحصول على المزيد من بيانات السوق/ المشتريات التفصيلية بواسطة المبادرة العالمية لشفافية المعونة (IATI) او نظام التتبع المالي (FTS). تم تعزيز هذا الاختلاف في البيانات المالية التي يحتاجها "المنسقون" و "المنفذون" من خلال حقيقة أن دراية و استخدام كلتا المنصتين منخفض في الميدان. من بين الجهات المعنية في العراق، أفاد 5٪ فقط من المستجيبين على الاستبيان بأنهم على دراية بالمبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) و قال جزء صغير فقط (1٪) أنهم استخدموا بيانات المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) سابقًا. بالنسبة إلى نظام التتبع المالي (FTS)، كانت الدراية عنه أعلى (47٪) من المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI)، لكن لا يزال الاستخدام (17٪) منخفضًا. عبر كلا النظامين، كان عدد المنظمات التي تقوم بتحميل البيانات، مرة أخرى، منخفضًا جدًا عند 1٪ من المستجيبين على الاستبيان للمبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) و 13٪ لنظام التتبع المالي (FTS) (انظر الى شكل 3).

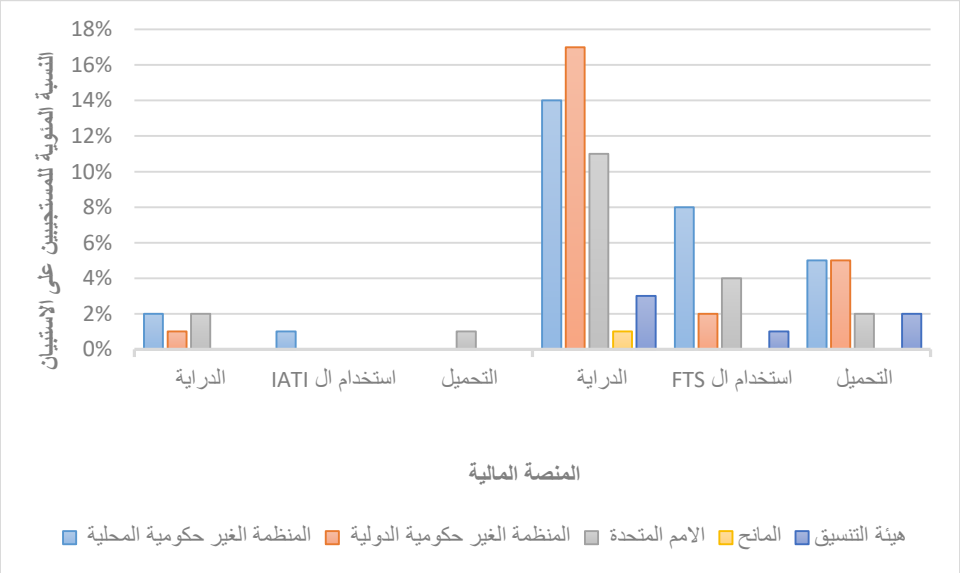

شكل 3: دراية و استخدام و تحميل البيانات إلى IATI و FTS بين المستجيبين على الاستبيان

اثناء مقابلات المخبرين الرئيسين، عندما أتيحت الفرصة للفريق لاستكشاف هذا الأمر بشكل أكبر، وجدوا أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لديهم مخاوف جدية بشأن جودة البيانات حول المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) و نظام التتبع المالي (FTS). تساءل المستخدمون تحديدا عن شمولية البيانات و حسن توقيتها و أهميتها، و إلى أي مدى يتم التحقق من صحتها، و بالتالي دقتها. في حين أن بعض هذه المخاوف يمكن تفسيرها من خلال الافتقار إلى تقديم التقارير لهذه المنصات من قبل الجهات الإنسانية العاملة، فإن هذا

لا يفسر مخاوف أخرى. على سبيل المثال، أراد "المنسقون" رؤية بيانات التدفق المالي لكل من خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) و التدفقات الغير متعلقة بخطة الاستجابة الإنسانية إلى الدولة، لكن المشكلة التي أبرزها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت نسبة التمويل الغير متعلق بخطة الاستجابة الإنسانية التي لم يتم تسجيلها بواسطة نظام التتبع المالي (FTS) – هذا يمثل تحديًا كبيرًا للجهات العاملة حيث يبدأ العراق في الابتعاد حصرا عن الأزمة الإنسانية و التركيز اكثر على التنمية. فيما يتعلق بالمبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI)، أبرزت المكاتب المحلية للمنظمات الغير حكومية الدولية و الجهات المانحة أنها لا تتعرف دائمًا على البيانات التي تم تقديمها من قبل مقارها العالمية، نظرًا لأن تلك البيانات لا تعكس الحقيقة التي يرونها على ارض الواقع. أبرز أحد المانحين بالتحديد أنهم وجدوا مشاريع مفقودة و تواريخ بدء غير صحيحة و منفذين غير معروفين. تؤدي مخاوف الجودة هذه إلى تآكل الثقة التي تحتفظ بها الجهات العاملة في مصادر البيانات هذه. نتيجة لذلك، لم يتمكن الفريق من العثور على أي حالات استخدام لبيانات المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) أو نظام التتبع المالي (FTS) لاتخاذ القرار على ارض الواقع. و تجدر الملاحظة، مع ذلك، إلى أنه تُستخدم أحيانًا آليات نظام التتبع المالي (FTS)، و التقارير و لوحات معلومات التمويل الشهرية في العراق لتبادل المعلومات في اجتماعات التنسيق، بما في ذلك بعض الاجتماعات رفيعة المستوى.

تم تقديم فرصة عندما سلط بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، ولا سيما أولئك من الكتل و مجموعات العمل الفرعية للكتل، الضوء على الحاجة إلى البيانات الغير مالية التي تستطيع المبادرة الدولية لشفافية المعونة (IATI) حاليًا الحصول عليها، و على النتائج و بيانات التقييم المتعلقة بالبرامج الحالية و المنتهية الصلاحية تحديدا. أرادت الكتل و وكالات الأمم المتحدة و الجهات المانحة بالتحديد، استخدام هذه البيانات من اجل الحصول على مفهوم أفضل لفعالية أنشطة البرنامج التي تنفذها المنظمات الغير حكومية الدولية و المنظمات الغير حكومية الوطنية، بحيث يمكن تكرارها أو توسيع نطاقها أو تكييفها في المستقبل. رغبوا أيضًا في الحصول على القدرة للتعلم من أفضل ممارسات الآخرين. في هذه الحالات، أراد أصحاب الجهات المعنية رؤية بيانات النتائج في كل من منتجات المعلومات (مثل تقارير التقييم، و الملخصات، و التصورات، و ما إلى ذلك) و النموذج الأولي (مثل Excel، و CSV، و ما إلى ذلك) مع منهجية جمع البيانات التفصيلية المرفقة لقياس موثوقية البيانات. مرة أخرى، كانت هناك مخاوف بشأن جودة البيانات و حقيقة أن هذه البيانات يجب أن تكون متوفرة في الوقت المناسب إذا كانت ستستخدم في اتخاذ القرار.

الممارسة العملية للبيانات

خلال المقابلات مع المخبرين الرئيسيين داخل البلد، استمع فريق البحث إلى عدد من الأمثلة حيث كانت الجهات العاملة تستخدم بيانات نظام التتبع لمالي (FTS). أخبرت احدى المنظمات الغير حكومية الدولية الفريق أنهم "*يستخدمون FTS باعتباره أداة مهمة لتوثيق المساهمات المالية* " ، و ذلك على الرغم من أنهم" *لا يستخدمونها كأداة لاتخاذ القرار*" . وجدوا أنها مفيدة لفهم ما تفعله المنظمات في الإستجابة. قالت منظمة غير حكومية وطنية أخرى: *"نحن نستخدم بيانات [FTS] عندما نريد تحليل كيفية تمويل القطاع، و فهم مكان الفجوات، و عند كتابة مقترحاتنا. البيانات على ما يرام."*

الاستنتاج 3 - يتم إعاقة جمع البيانات و تحليلها و استخدامها بسبب التنسيق الغير فعال للبيانات، بينما تسعى الجهات العاملة إلى تحسين الجودة و البحث عن مجموعة بيانات أكثر شمولاً.

"هناك العديد من المنظمات المختلفة التي تنشر البيانات، و من الصعب أحيانًا العثور على البيانات الصحيحة. تتمتع بعض المنظمات بحماية كبيرة لبياناتها و لا ترغب في مشاركة نتائجها. يمكن تحسين المشاركة " - **موظف في منظمة غير حكومية دولية**

تؤدي المشاركة الغير فعالة للبيانات، و التي تفاقمت بسبب ضعف التنسيق، إلى إعاقة ابراز البيانات و جودتها، مما يؤدي إلى تثبيط التحليل و الاستخدام من قبل المنظمات الأخرى في الاستجابة. قال أكثر من نصف المستجيبين على الاستبيان في العراق إن مؤسساتهم تشارك البيانات للمساعدة في تحسين التنسيق العام في الاستجابة. و مع ذلك، وجد الفريق بمجرد وصوله إلى الميدان أنه في الواقع يتم استخدام اتفاقيات مشاركة البيانات و مذكرات التفاهم (MoUs)، لا سيما بين وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الغير حكومية الدولية و الحكومة، بشكل غير متسق. و قد أدى ذلك إلى تخلف معظم المؤسسات عن مشاركة البيانات المطلوبة فقط لأغراض الإبلاغ و الامتثال، و على هذا النحو، فقد تم الحد من ابراز البيانات و توافرها ضمن الاستجابة. في النهاية، يتم حاليًا اتخاذ قرارات مهمة دون الوصول إلى جميع المعلومات اللازمة لاتخاذها. كما قال أحد موظفي المنظمات الغير حكومية الدولية، *"تنشر معظم المنظمات الحد الأدنى من الجودة وكمية البيانات المطلوبة من قبل الجهات المانحة."* على سبيل المثال، سمع فريق البحث عدة مرات خلال المقابلات أن لا يوجد هناك استعداد، خاصة من وكالات الأمم المتحدة و بعض المنظمات الغير حكومية الدولية، لمشاركة بيانات التقييم. يعتقد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن هذا يؤدي عن غير قصد إلى ازدواجية تقييمات الاحتياجات و إهدار المصادر المحدودة بالفعل. قال أحد موظفي منظمة غير حكومية محلية بالتحديد إنه حتى عندما يُطلب منهم إجراء تقييم لاحتياجات منظمة

غير حكومية دولية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة، لا يمكنهم رؤية/ الوصول إلى التقييمات السابقة في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، أدى هذا الافتقار في الانفتاح بين المنظمات إلى عدم التوازن في مشاركة البيانات، حيث يتعين على المنظمات المحلية، كجزء من متطلبات إعداد التقارير والامتثال، توفير كمية كبيرة من البيانات الأولية، بينما لا تشارك المؤسسات الأكبر بياناتها النهائية في الاستجابة. نتيجة لذلك، تآكلت الثقة و الانفتاح بين المنظمات الكبيرة و المنظمات الغير حكومية المحلية.

"نظام الكتل هو الوسيلة التي نستخدمها لإحضار الجميع إلى طاولة المفاوضات - إذا لم تكن جزءًا من هذا النظام، فمن غير المرجح أن نُسمع صوتك" - **موظف بوكالة الأمم المتحدة**

بالنسبة للمنظمات الغير حكومية المحلية، فإن مجرد الوصول إلى هذه البيانات يمكن أن يمثل تحديًا. أخبرنا عدد من المنظمات المحلية أنهم شعروا بأنهم مستبعدون من اجتماعات التنسيق، و تحديداً اجتماعات الكتل، حيث سيتلقون البيانات و يضطرون إلى الاعتماد على طرق غير رسمية أكثر للوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها. أشار أحد المشاركين في مقابلة المخبرين الرئيسيين من منظمة غير حكومية محلية إلى حقيقة أن العديد من المنظمات الغير حكومية المحلية و الوطنية ليس لديها فهم و ادراك مناسب للهيكل الإنساني الدولي و نهج الكتل، و الذي قالوا إنه قد يؤدي إلى ضعف مشاركة هذه المنظمات خلال اجتماعات الكتل. سيسمح حضور اجتماعات الكتل باعتراف أفضل بالمنظمات الغير حكومية المحلية و الوطنية العاملة في القطاع. في غضون ذلك، بالنسبة للمنظمات المحلية التي تمت دعوتها إلى اجتماعات الكتل، هناك مستوى من الالتزام المطلوب، و لكن هناك أيضًا عددًا من العوائق، بما في ذلك الوقت و التكلفة المالية المرتبطة بالعودة من الميدان، و العوائق المتعلقة بلغة الأوراق و المناقشة في الاجتماعات.

يتعلق التحدي الشامل الذي يجب مراعاته و الذي يؤثر بشكل أكبر على مشاركة المعلومات، بالترابط بالتنمية الإنسانية. مع بدء الاستجابة في العراق في التحول من التركيز الإنساني إلى التركيز على التنمية على المدى الطويل، أصبح الخط الفاصل بين هذه الاستجابات غير واضح. و هذا له تأثير خاص على التواصل و تبادل المعلومات بين الجهات العاملة في القطاعين. أكد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم غالبًا ما يشعرون أن لديهم فهمًا شامل للاستجابة الإنسانية الأوسع، لكنهم يفتقرون إلى نظرة ثاقبة لما تفعله الجهات العاملة في التنمية بالتوازي مع الاستجابة. و قد أعاد مسؤول ادارة المعلومات التأكيد على ذلك قائلا: *"لا توجد أنظمة موازية أو أن البنية التحتية غير موجودة. هذا يحتاج إلى تحسين و هناك حاجة إلى التحدث بشكل أفضل. مع توقف الاستجابة الإنسانية في العراق، هناك انفصال مع نظام الكتل و الوكالات التي تتحرك نحو أعمال التنمية "* . بينما أنشأت الأمانة العامة للأمم المتحدة مكتب التعاون الإنمائي (DCO)[16]، الا انه لا توجد آلية رسمية على المستوى الميداني للمشاركة في القطاعات الإنسانية و الإنمائية، مما يجعل تبادل المعلومات أمرًا صعبًا بشكل خاص.

أدت القواعد و السياسات الغير ملائمة حول حساسية البيانات إلى أفكار متضاربة حول البيانات التي يمكن مشاركتها، و كيف و بأي شكل. تتضمن البيانات الحساسة أي معلومات الشخصية أو ديموغرافية (مثل أسماء الأشخاص الذين يتلقون المساعدة أو تفاصيل التسجيل في المخيم). في سياق مثل العراق، حيث تكون مخاطر الحماية للمدنيين و السكان النازحين كبيرة، فإن التعامل مع البيانات الحساسة بطريقة آمنة باستمرار أمر ضروري. في حين أن العديد من المؤسسات الفردية لديها سياسات بيانات داخلية حساسة مطبقة، الا انه لا توجد إرشادات مشتركة حول ما يمكن مشاركته عبر الاستجابة. و نتيجة لذلك، أشار ما يقارب من ربع المستجيبين على الاستبيان إلى أن التحدي الرئيسي الذي يمنعهم من مشاركة المزيد من البيانات يتعلق بالطبيعة الحساسة للبيانات المذكورة. قال المستجيبين على الاستبيان بالتحديد إنهم كانوا مترددين بشكل خاص في مشاركة بيانات الأمان و تقييمات الاحتياجات و رسم الخرائط و الموقع و بيانات الاشراف (انظر الى شكل 4). في حين أن هذا التخوف يعكس بشكل طبيعي الطبيعة الحساسة لأنواع البيانات هذه، فمن المهم ملاحظة أن هذه هي أيضًا بعض أنواع البيانات الأكثر استخدامًا و المطلوبة بين الجهات العاملة على ارض الواقع.

[16] http://www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=951&Itemid=619&lang=en

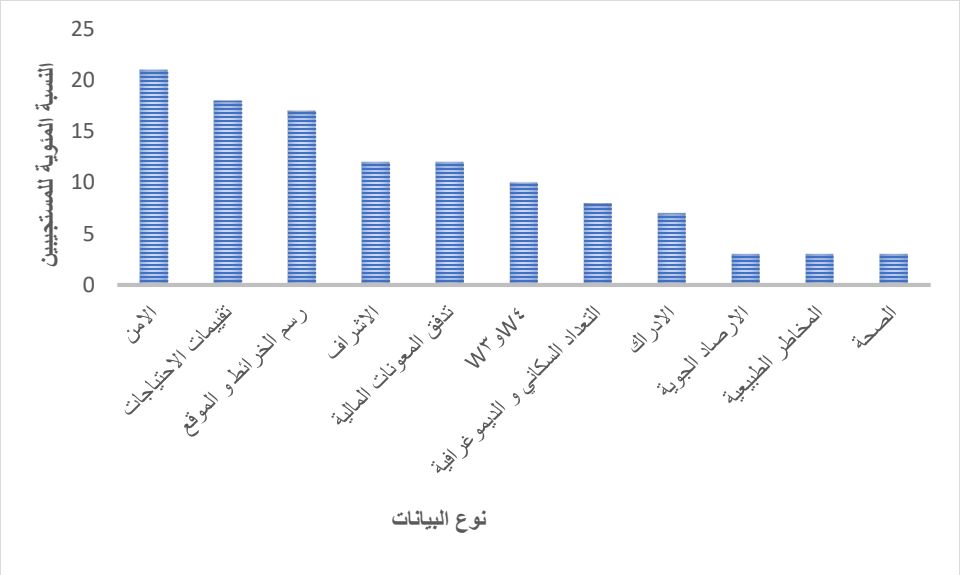

شكل 4: ما نوع البيانات التي لا تشعر بالراحة عند مشاركتها علنًا في العراق؟

سلط بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على أن المنظمات الغير حكومية الدولية و الأمم المتحدة لا تتبادل البيانات الحساسة على الإطلاق. قالت إحدى المنظمات الغير حكومية المحلية إن هذا كان يحدث حتى عندما يمكن إخفاء الهوية من البيانات و تجميعها بأمان لجعلها أقل حساسية. اقترح بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قبل المنظمات الغير حكومية الدولية أن التحلي بالشفافية بشأن من يعملون معهم و أين، قد يزيد بشكل كبير من المخاطر على موظفيهم و يمنع الوصول إلى الكتل أو المخيمات. على سبيل المثال، استمع الفريق إلى تقارير من احد اصحاب الجهات المعنية عن أعمال انتقامية خطيرة، بما في ذلك الهجمات على موظفي المنظمات الغير حكومية المحلية، نتيجة لإتاحة معلومات التمويل للجمهور، لا سيما حول من كانوا يتلقون التمويل منه. في حين يجب أخذ هذه المخاطر على محمل الجد، و مبدأ "عدم إلحاق الضرر" بالاعتبار، لا ينبغي استخدام البيانات الحساسة كذريعة لعدم مشاركة البيانات على الإطلاق.

الممارسة العملية للبيانات

أظهرت إحدى الكتل في العراق أهمية قدرة إدارة المعلومات. هذه المجموعة لديها مسؤول ادارة اعمال مخصص و مساعد إدارة البيانات للتعامل مع جميع البيانات الواردة التي يتم جمعها في الميدان. سمح هذا للكتل بمشاركة بياناتها بطريقة شاملة و في الوقت المناسب بين 49 خطة استجابة إنسانية و شركاء غير تابعين لخطة الاستجابة الإنسانية عبر الرسوم البيانية و الخرائط و لوحات المعلومات الصالحة للاستخدام (اعتبارًا من أغسطس 2019). جعلت الكتل موقع الاستجابة الانسانية (HumanitarianResponse.info) المنصة الرئيسية للوصول إلى البيانات و مشاركتها و لمنتجات المعلومات. كما قال منسق الكتل، *"يمكن للكتل الأخرى التعلم منا. امتلاك ادارة للمعلومات تجعل كتلتنا أكثر كفاءة و فعالية. هذا يعني أننا يمكن أن نكون أكثر تفاعلاً و يمكننا تحسين ابراز بياناتنا. هذا جعل الكتلة أكثر واقعية."*

عبر استجابة العراق، فإن سعة ادارة المعلومات منخفض. ذكرت الجهات العاملة في الميدان أن هناك كمية كبيرة من البيانات المتاحة، لكن غياب مسؤولي إدارة المعلومات المخصصين على مستوى الاستجابة و داخل المنظمات يعيق التحليل الفعال لها و استخدامها و مشاركتها. كان لمنسقي الكتل و المنظمات الغير حكومية الدولية و المنظمات المحلية بالتحديد مخاوف بشأن نقص القدرة على إدارة المعلومات، سواء من حيث عدد مسؤولي ادارة المعلومات و السلطة التي يمتلكونها، مما يعني عدم وجود المهارات الفنية و الإرشادات للمساعدة في تحسين التبادل الفعال للمعلومات. يُنظر إلى مسؤولي ادارة المعلومات على أنهم مهمين بشكل خاص للكتل حيث يتعين عليهم التعامل مع كمية كبيرة من البيانات من مجموعة متنوعة من الشركاء، و التي تحتاج بعد ذلك إلى التحليل و التوحيد و التجميع بتنسيقات سهلة الاستخدام بحيث يعمل كل هؤلاء الشركاء من نفس مجموعة بيانات. هذه النقطة مهمة، لانه وفقًا للاستبيان، الكتل و مجموعات العمل في العراق هم المصدر الرئيسي لبيانات المستجيبين (37٪). يؤدي هذا النقص في القدرة على إدارة المعلومات إلى خلق عدد من التحديات للكتل، و المنظمات الغير حكومية الدولية، و المنظمات الغير حكومية الوطنية، بما في ذلك:

I. يتعين على الموظفين الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة القيام بمهام ادارة المعلومات و التي بدورها تبعدهم عن المهام التي سيكونون في وضع أفضل للقيام بها؛
II. تكافح المنظمات الغير حكومية المحلية لتقديم التقارير إلى كل من الجهات المانحة و الكتل في الوقت المناسب و بطريقة شاملة. على سبيل المثال، قالت الكتل إنها غالبًا ما تواجه صعوبات مع الشركاء المحليين الذين يبلغون عن بيانات W4/3 الخاصة بهم؛
III. هناك نقص في الرقابة أثناء تطوير منهجيات جمع البيانات.

يعتقد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن مسؤولي ادارة المعلومات ضرورية للاستجابة و يعزون عدم وجود هذه المواقف إلى عدم رغبة المانحين في تمويل وظائف مسؤول ادارة المعلومات بشكل صريح. ذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قبل الكتل و المنظمات الغير حكومية أن هذا هو الحال بشكل خاص مع انتهاء الاستجابة و التحرك نحو التعافي بعد انتهاء الصراع على المدى الطويل مع ميزانية أقل تركز على العمل الإنساني. و قد أعاد أحد موظفي المنظمات الدولية الغير حكومية التأكيد على ذلك حيث قال: *"نظرًا لإعادة تصنيف استجابة العراق على أنها أقل حدة، قلت جودة البيانات و اتساعها".*

شكل 5: ما مدى رضاك عن جودة البيانات المتاحة للجمهور للاستجابة الإنسانية في العراق؟

سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء باستمرار على عدم الارتياح لجودة البيانات، و في بعض الحالات، الافتقار إلى التغطية الشاملة (انظر الى شكل 5). هذا أمر مهم لأنه بين المستجيبين على الاستبيان، قال جميعهم إنهم يستخدمون البيانات حاليًا لاتخاذ قرار مستند على الأدلة و للتنسيق عبر الكتل و المؤسسات. إذا كانت هذه البيانات ذات نوعية رديئة، فمن المحتمل أن تستند أي تدخلات للاستجابة إلى بيانات غير دقيقة أو غير كاملة. على هذا النحو، قال أصحاب الجهات المعنية إن هناك حاجة إلى تحسين جمع البيانات و تحليلها و استخدامها لمساعدة المؤسسات على فهم البيانات التي يتم إنتاجها و مشاركتها في الاستجابة بشكل أفضل و الثقة بها. بينما تم العمل على تحسين بعض جوانب تنسيق جمع البيانات للاستجابة من خلال تقييم الاحتياجات متعددة الكتل (MCNA) و دورة البرنامج الإنساني (HPC)، بالإضافة إلى تطوير الخطط المشتركة بين القطاعات مثل خطة الاستجابة الإنسانية (HRP)، الا انه لا يزال أصحاب الجهات المعنية يعتقدون أن قضايا جودة البيانات في الاستجابة لم يتم تناولها بشكل كافٍ.

الاستنتاج 4 - يعكس استخدام المنصة عمومًا استخدام البيانات، لكن الفهم التقني المحدود و الاتفاق على الاستخدام الذي يتم استخدامه يعيقان استيعابها على نطاق واسع كأدوات استجابة.

وجد البحث أن الادراك و الاستخدام ينحو إلى التركيز على عدد قليل من المنصات المتخصصة. عبر الاستجابة، حددت 63 منظمة شملها الاستبيان 26 منصة كانت تُستخدم للوصول إلى البيانات و/ أو مشاركتها. تم استخدام هذه المنصات بشكل عام من قبل مجموعة واسعة من أصحاب الجهات المعنية، من وكالات الأمم المتحدة، إلى منسقي الكتل، والمنظمات الغير حكومية الدولية و المنظمات الغير حكومية الوطنية. قال الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن عدد المنصات الحالية و وظائفها كانت كافية لتلبية احتياجاتهم عند تطوير الخطط العملية و البرنامجية. علاوة على ذلك، يعكس استخدام المنصات على نطاق واسع دور المنظمات في الاستجابة و الأنواع الرئيسية من البيانات التي تطلبها هذه الجهات العاملة. بالنسبة إلى "المنفذين" بالتحديد، شمل ذلك تقييم الاحتياجات، W3 و W4، و الاشراف، و رسم الخرائط و الموقع، و البيانات السكانية والديموغرافية.

المنصة	الدراية	الاستخدام
مصفوفة تتبع النزوح لمنظمة الهجرة الدولية (IOM)	77	61
شبكة الاغاثة (ReliefWeb)	74	32
موقع الاستجابة الانسانية (HumanitarianResponse.info)	69	41
مركز مصادر مبادرة ريتش (REACH)	59	33
الفريق العامل المعني بعمليات العودة	45	10
بوابة البيانات العملية لموفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	43	14

جدول 1: دراية واستخدام المنصات الرئيسية بين المستجيبين على الاستطلاع (النسبة المئوية للمستجيبين)

نظرًا لطبيعة الوضع في العراق، مع وجود أعداد كبيرة من النازحين داخليًا و اللاجئين، كانت منصة مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية هي المصدر الأكثر استشهادا بالمعلومات. من بين المستجيبين على الاستبيان، كان 77٪ على دراية بالمنصة، بينما قال 61٪ إنهم يستخدمونها بشكل متكرر. أشار جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تقريبًا خلال مقابلات المخبرين الرئيسيين، بطريقة ما، إلى المنصة و أبرزوا ثقتهم في البيانات الموجودة داخلها. كما قال أحد أصحاب الجهات المعنية، ان *"البيانات رائعة و لا نهاية لها؛ يمكنك حرفيا الوصول إلى عدد الأفراد العائدين في مخيمات مختلفة في جميع أنحاء البلاد"* . الثقة في البيانات عالية بسبب وجود 300 موظف مراقبة في الميدان. بعد مصفوفة تتبع النزوح، موقع شبكة الاغاثة (ReliefWeb) (74٪ و 32٪ على التوالي)، و موقع الاستجابة الانسانية (HumanitarianResponse.info) (69٪ و 41٪)، و مركز مصادر مبادرة ريتش (REACH) (59٪ و 33٪). كانوا المنصات الرئيسية من حيث الادراك و الاستخدام.

خارج مصفوفة تتبع النزوح، يميل أصحاب الجهات المعنية إلى استخدام المنصات و الأنظمة المخصصة للكتل الخاصة باحتياجاتهم التنظيمية و البرنامجية. من أمثلة المنصات المذكورة ما يلي:

- نظام إدارة معلومات حماية الطفل (CPIMS+)
- نظام إدارة معلومات العنف القائم على الجندر (GBVIMS)
- نظام التحذير المبكر و التنبيه و الاستجابة لمنظمة الصحة العالمية (EWARN)
- نظم معلومات إدارة الصحة (HMIS).
- نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام
- رسم خرائط الأعمال المتعلقة بالألغام iMMAP
- التقييم السريع المشترك للأسواق (JRAM)
- نظام معلومات مراقبة التعليم (EMIS)

تدير الحكومتان العراقية و الكردية منصات رقمية منفصلة لرصد المساعدات - نظام إدارة التنمية في العراق (IDMS)[17] و نظام إدارة التنمية الكردي (KDMS)[18]. كانت الدراية و الاستخدام لكل من هذه المنصات منخفضًا جدًا بين المستجيبين على الاستبيان. 9٪ فقط من المستجيبين كانوا على دراية بنظام ادارة التنمية في العراق، بينما لم يقل أي من أصحاب الجهات المعنية أنهم استخدموه. و بالمقارنة، كان لدى منصة نظام التنمية الكردي معدل دراية أقل (3٪) بين المنظمات الإنسانية، حيث صرح 2٪ فقط أنهم استخدموا النظام سابقًا. لم يذكر أي من الذين تمت مقابلتهم أيًا من هذين النظامين خلال مقابلة المخبرين الرئيسيين. تشير نظرة موجزة على البيانات الموجودة داخل نظام ادارة التنمية في العراق و نظام ادارة التنمية الكردي إلى وجود فجوات كبيرة في البيانات على كلا النظامين الأساسيين.

[17] نظام إدارة التنمية في العراق (IDMS): https://idms.mop.gov.iq/
[18] نظام ادارة التنمية الكردي (KDMS):
http://kdms.mopkrg.org/#/Eng/EXTERNALASSISTANCEPROJECTS/List/1_1_1_1

على الرغم من أن البحث وجد أن عدد الأنظمة الأساسية و وظائفها كافيان لتلبية احتياجات المستخدمين، إلا أن الافتقار إلى الاتفاق و التوجيه الذي يمكن استخدامه لتحميل البيانات و مشاركتها كان يخلق تحديات. في العراق، تم ذكر اكتيفيتي انفو (ActivityInfo[1920]) كونها المنصة الرئيسية لتحميل و مشاركة البيانات. يتم استخدامها بشكل أساسي للاشراف و التقييم، و لادراة المعلومات، و لمتابعة الحالات، و التنسيق بين الوكالات (أي متابعة بيانات W4/3). إنها شائعة في العراق خاصة، نظرًا لتصميمها، فهي مناسبة لإعداد التقارير عن الأنشطة المنتشرة جغرافياً و المنفذة من قبل شركاء متعددين. قال المستجيبين على الاستبيان إنهم حمّلوا البيانات و شاركوها من خلال المنصات الرئيسية الأخرى والتي هي موقع الاستجابة الانسانية (HumanResponse.info) (22٪)، مصفوفة تتبع النزوح لمنظمة الهجرة الدولية (IOM) (17٪)، شبكة الاغاثة (ReliefWeb) (12٪)، مركز مصادر مبادرة ريتش (REACH) (12٪)، و بوابة البيانات العملية لموفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) (11٪). و تلت ذلك منصات خاصة بالكتل. نظرًا لعدد المنصات المستخدمة لأغراض إعداد التقارير و الأغراض العملية، فقد أكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، و لا سيما من المنظمات الأصغر حجمًا، أنهم لا يمتلكون دائمًا مصادر/قدرة الموظفين لتعلم المهارات الفنية اللازمة لاستخدامها جميعًا. على هذا النحو، لم يكونوا متأكدين من المنصات التي يجب تحديد أولوياتها. نظرًا لعدم وجود اتفاق حاليًا على مستوى الاستجابة بشأن الأنظمة التي يجب استخدامها، فمن المحتم تشجيع أصحاب الجهات المعنية على استخدام منصات محددة.

قال أصحاب الجهات المعنية عبر مجموعة واسعة من المنظمات أن القضايا الأساسية المتعلقة بجودة البيانات تحول دون زيادة استخدام هذه المنصات في الاستجابة. أخبر منسقو الكتل فريق البحث أنهم يواجهون تحديات في التوقيت الذي يتلقون البيانات به، مثل عدم تحديث منصات البيانات بأحدث معلومات الاستجابة (مثل اكتيفيتي انفو (ActivityInfo) و الأنظمة الأخرى المخصصة للكتل) و الشركاء لا يقدمون بياناتهم في الوقت المحدد، الا بشكل جزئي، أو لا على الإطلاق. وفقًا لغالبية أصحاب الجهات المعنية الذين تم التحدث إليهم خلال مقابلة المخبرين الرئيسيين، فإن البيانات الغير ملائمة أو الغير مكتملة تخاطر بإنشاء فجوات في البيانات و تقلل القيمة و الثقة التي يحملها المستخدمون فيها. على هذا النحو، أراد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن يكونوا قادرين على الوصول إلى منهجية جمع البيانات لفهم حدودها و موثوقيتها بشكل أفضل، و القدرة على تنزيل البيانات الأولية بتنسيقات يسهل الوصول إليها (مثل CSV و Excel وما إلى ذلك). تنبع العديد من مشكلات جودة البيانات من نقص القدرات التنظيمية و المهارات الفنية للموظفين (انظر الى الاستنتاج 5).

الاستنتاج 5 - يحتاج بناء القدرات إلى تشكيل دعامة مركزية للمساندة من أجل معالجة القضايا الهيكلية التي تمنع الوصول إلى البيانات عالية الجودة و استخدامها.

الوصول الغير منسق و المحدود إلى التمويل، و خاصة للمنظمات الغير حكومية المحلية و الوطنية، يعيق القدرة على إدارة البيانات. و قد اكدت وكالة بحثية في العراق هذه المسألة، حيث قالت: *"العديد من المنظمات الغير حكومية لا تملك القدرات اللازمة لبناء الاستقصاءات و تدريب العدادين و جمع البيانات و تحليلها"* . بالنظر إلى طبيعة السياق في العراق، و الذي يمكن أن يتغير بسرعة، و الدفعة نحو التنمية، أصبح التمويل الذي يركز على العمل الإنساني محدودًا و غالبًا ما يكون قصير الأجل. خلال مقابلة المخبرين الرئيسيين، قالت المنظمات الغير حكومية المحلية باستمرار إنها لا تتلقى سوى نسبة صغيرة جدًا من تمويل الاستجابة كما هو الحال، سواء كان ذلك مباشرة من المانحين أنفسهم أو من خلال الصندوق الإنساني العراقي المجمع (IHF). يعزو الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المنظمات الغير حكومية المحلية هذا إلى حقيقة أن معظم التمويل الذي يتلقونه يعتمد بشكل أساسي على المشاريع المتعاقدة من الباطن لمنظمة دولية غير حكومية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة، و التي غالبًا لا تدعم التكاليف الأساسية بشكل كافٍ. علاوة على ذلك، تجد المنظمات المحلية صعوبة في تلبية و استيفاء المعايير الصارمة بشكل متزايد لسبل التمويل هذه. على هذا النحو، يتم تصنيف العديد من المنظمات المحلية على أنها عالية المخاطر و بالتالي فهي قادرة فقط على الوصول إلى تمويل محدود و الذي، مرة أخرى، غالبًا لا يشمل التكاليف الأساسية لبناء القدرات. هذا يعني بشكل أساسي أنه كمنظمة لا يمكنهم استثمار و تطوير قدرات إدارة البيانات الخاصة بهم. نتيجة لذلك، سلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المنظمات الغير حكومية المحلية الضوء على عدد من التحديات التي يواجهونها في جمع البيانات و معالجتها و تحليلها و مشاركتها بطريقة شاملة و في الوقت المناسب (داخليًا وخارجيًا)، بما في ذلك:

I. نقص التمويل المخصص لتخصيص وظائف مسؤول إدارة المعلومات (IMO)؛

[19] لم يتم ضم اكتيفيتي انفو (ActivityInfo) في الأصل في استبيان المسح حيث كانت هذه عبارة عن منصة تم اكتشافها خلال مقابلات المخبرين الرئيسيين داخل البلد.

[20] اكتيفيتي انفو (ActivityInfo): www.activityinfo.org/about/index.html

II. عدم القدرة على الاستثمار في تحسين مهارات الموظفين في عمليات إدارة البيانات و تقنيات جمع البيانات (مثل تدريب العدّاد، و ما إلى ذلك)؛
III. نقص الموظفين ذوي المهارات المتخصصة، مثل القدرة على فهم أسئلة الاستبيان المفتوحة، و كيفية جمع البيانات من المجتمعات المستضعفة، و كيفية طرح الأسئلة الحساسة بطريقة مفهومة، و كيفية تحليل بيانات المسح بعد جمعها؛
IV. عدم كفاية قدرة/ وقت الموظفين لتحديث السياسات الداخلية بشأن البيانات الحساسة و تبادل البيانات؛
V. الافتقار الى مصادر الموظفين لتخصيصها لكل من الإبلاغ عن أنشطة الاستجابة للكتل و تقديم التقارير عن أنشطة المشاريع للجهات المانحة؛
VI. الافتقار إلى ابراز منهجيات جمع البيانات بالإضافة إلى نقص التمويل يعني أن المنظمات الغير حكومية المحلية لديها المصادر اللازمة لتكريسها لتصميم منهجية جمع البيانات الصارمة الخاصة بها.

غالبًا ما تُستخدم المنظمات المحلية في العراق لجمع البيانات مباشرة من الميدان و المستفيدين بسبب المهارات اللغوية و قدرتها على الوصول إلى مناطق البلد التي تكافح المنظمات الغير حكومية الدولية و الأمم المتحدة للوصول اليها، لذلك سيكون لهذا تأثير غير مباشر من حيث جودة البيانات عبر الاستجابة. لذلك، من الضروري توجيه المزيد من الأموال لمساعدة المنظمات المحلية على التغلب على الحواجز الهيكلية و تطوير إدارة البيانات الخاصة بها و قدرتها على الاستخدام.

"يقول معظم المانحين إنهم لن يمولوا تقييمات الاحتياجات. الأموال المجمعة لا تشمل تمويل عمليات تقييم الاحتياجات" - **موظف من منظمة غير حكومية دولية**

شارك عدد من المنفذين، و لا سيما الجهات العاملة المحلية و المنظمات الغير حكومية الدولية، مخاوفهم من أن التمويل الغير كافي لتقييم الاحتياجات يؤدي إلى بيانات أقل موثوقية لتصميم أنشطة المشروع و للتدخلات. خلال مؤشرات التعريف الأساسية داخل البلد، أصبح واضحًا من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن المانحين لا يمولون في كثير من الأحيان تقييمات الاحتياجات بشكل مباشر. كما قال أحد مديري البرامج في العراق، *"داخل القطاع الإنساني، فإنهم [المانحون] غير مستعدين لتمويل التقييمات التي تمنحك البيانات التي تحتاجها."* في حين أن المنظمات الغير حكومية الدولية الكبيرة غالبًا ما تكون قادرة على تمويل تقييمات احتياجاتها الخاصة بها، يتعين على المنظمات الأصغر أن تكون متحفظة بالمصادر المحدودة بالفعل و التي يتعين عليها تكريسها. هذا يعني بالتحديد أنه لن يكون هناك لزوم للمصادر التنظيمية، من حيث وقت الموظفين و القدرة التقنية، للاستثمار الكامل و تطوير منهجية شاملة و صارمة و/ أو التدريب الكافي لجامعي البيانات و العداد في الميدان لتقييم الاحتياجات. بالإضافة إلى ذلك، بحسب ما صرح أحد موظفي المنظمات الغير حكومية الدولية في العراق بالتحديد، *"قلت جودة و اتساع البيانات مع انخفاض التمويل"*. وفقًا للاستبيان التي تم عبر الإنترنت، تعد بيانات تقييم الاحتياجات هي النوع الأكثر استخدامًا من البيانات (73٪ من المستجيبين) و نوع البيانات الأكثر طلبًا في العراق (75٪)، مما يبرز أهمية الحصول على بيانات دقيقة.

"هناك نقص في القدرة المحلية على جمع معلومات عالية الجودة و تحليل البيانات" - **أحد موظفي منظمة غير حكومية دولية**

وجد فريق البحث خلال مقابلات المخبرين الرئيسيين أن المنظمات الغير حكومية الدولية و وكالات الأمم المتحدة تعتقد باستمرار أن المنظمات الغير حكومية المحلية لديها قدرة غير كافية على استخدام البيانات. في حين أنه من الصحيح أن تحديات القدرات (التنظيمية و التقنية) لها تأثير غير متناسب على المنظمات الغير حكومية المحلية في العراق، فقد أكد المستجيبين المحليين أنفسهم أن هناك عدم رغبة من قبل المانحين و وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الغير حكومية الدولية في إعطاء الأولوية للتدريب حول استخدام البيانات في شركائهم المحليين. و قد تم دعم هذا الشعور بين الجهات العاملة المحلية من قبل منسق الكتل الذي قال *"إن بناء قدرات السكان المحليين غالبًا ما لا يكون له الأولوية في الممارسة"*. يمكن أن يأتي تعزيز القدرات في كثير من الحالات في شكل توجيه، و الذي لا يتطلب بالضرورة نفس مستويات التمويل مثل الدورات التدريبية (على سبيل المثال، يمكن لموظفي المنظمات الغير حكومية الدولية/ الأمم المتحدة تصميم منهجيات جمع البيانات مع الجهات العاملة المحلية، و جمع البيانات بشكل مشترك و تحليلها معًا). و مع ذلك، مع اقتراب انتهاء الاستجابة، يتم إلغاء ترتيب أولويات تدريب سعة البيانات بشكل أكبر. علاوة على ذلك، اعتقدت المنظمات الغير حكومية المحلية التي تمت مقابلتها أيضًا أن نقاط قوتها في جلب المعرفة المحلية و المهارات اللغوية و إمكانية الوصول التي لم تكن تمتلكها المنظمات الغير حكومية الدولية و وكالات الأمم المتحدة قد تم تجاهلها. ذكروا بالتحديد أن معرفتهم المحلية تم إهمالها من قبل الوكالات/ المنظمات الأكبر.

خاتمة

كانت الاستجابة في العراق ناجحة إلى حد ما فيما يتعلق بما أنجزته من حيث إدارة البيانات مقارنة بسياقات الأزمات المماثلة الأخرى، لكن النتائج المقدمة في موجز البحث هذا تسلط الضوء على عدد من القضايا التي لا تزال بحاجة إلى معالجة لزيادة تحسين استخدام البيانات. تؤدي مشاركة البيانات الغير فعالة و التوجيهات الغير منسقة حول حساسية البيانات إلى خلق فجوات في البيانات و إعاقة الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها المؤسسات في الاستجابة لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. إن الافتقار إلى التمويل الصريح لموظفي إدارة المعلومات و تقييمات الاحتياجات يهدد بجمع البيانات ذات الجودة الرديئة التي تُبنى عليها الاستجابة. هذا هو الحال بشكل خاص لأن أنشطة التنمية تأخذ سابقة أكبر. المزيد من الخطوات العملية، مثل تبادل منهجيات جمع البيانات أو زيادة التمويل للمنظمات الغير حكومية المحلية تساعد في معالجة القضايا المتعلقة بالقدرات و الفجوات في المصادر على المستوى الميداني، و التي تعمل في شكلها الحالي كحواجز أمام تحسين جودة البيانات و تبادل المعلومات. بينما يحدد موجز البحث هذا التحديات الرئيسية التي تواجه الجهات العاملة في الميدان فيما يتعلق بالبيانات، هناك قضيتان شاملتان تحتاجان أولاً إلى المعالجة: المشاركة و التنسيق. يعد التعامل مع مستخدمي البيانات على المستوى المحلي ضروريًا لفهم كيفية إدراك هؤلاء المستخدمين المحليين الجوانب المعينة من إدارة البيانات، مثل ما يشكل تعريفًا لبيانات الجودة داخل الاستجابة. هذا يعكس المشكلة الشاملة في موجز البحث هذا و التي هي حول جودة البيانات. على الرغم من وجود مكونات متفق عليها لبيانات الجودة، إلا أن هذا الملخص لم ينتج عنه تعريفًا نهائيًا لأن البحث يوضح إلى أي مدى تكون الجودة إلى حد كبير بناءًا محليًا و تتطلب حلقات تفاعل و ردود فعل لفهمها و معالجتها.

يمكن معالجة العديد من القضايا الموضحة في موجز البحث هذا من خلال كيان شامل لتنسيق البيانات، و الذي من شأنه أن يلعب دورًا استشاريًا و لديه القدرة على جمع المنظمات عبر الاستجابة لإيجاد حلول و حل المشكلات المتعلقة بالبيانات. يمكن أن يشمل ذلك تحديد جودة البيانات من حيث صلتها بالاستجابة، و توفير قدرة على زيادة اعداد مسؤولي ادراة المعلومات للمنظمات التي تفتقر إلى موظفي البيانات التقنيين، و تطوير و الموافقة على بروتوكولات مشاركة البيانات بين الجهات العاملة المحلية و الدولية. و مع ذلك، من أجل معالجة هذه القضايا بشكل فعال، من الضروري التعامل مع كل من منتجي البيانات و مستخدمي البيانات على المستوى المحلي لفهم احتياجاتهم من المعلومات و مساعدتهم على مواجهة أي تحديات يواجهونها في الوصول إلى المعلومات المذكورة و استخدامها. قال عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن أنواع المناقشات و الأسئلة التي كان فريق البحث يطرحها معهم لم تكن موجودة في استجابة العراق. على هذا النحو، يجب على وكالات الأمم المتحدة و الجهات المانحة و المنظمات الغير حكومية الدولية أن تسعى بنشاط إلى المشاركة مع شركائها المحليين لتمييز حدود سعة البيانات الخاصة بهم و معرفة ما إذا كانت البيانات المتاحة لهم مفيدة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع مباشرة إلى المستفيدين.